

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الوقائع المصرية

جريدة الرسمية للجمهورية المصرية - عدد ٧٤ مكرر

(العدد ٧٤ مكرر "أ") الصادر في يوم الخميس ٨ صفر سنة ١٣٧٦ - ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ (السنة ١٢٨ هـ)

"مادة ١ - تنشأ بدائرة كل مركز من مراكز البوليس لجنة تسمى "لجنة الفصل في المنازعات الخاصة باستداد عقود إيجار الأراضي الزراعية" وتشكل برئاسة وكيل النائب العام لدى المحكمة الجزئية المنشأة بدائرتها اللجنة أو من يندبه رئيس النيابة من وكلاء النائب العام ، وعضوية مأمور المركز أو من ينوب عنه ، ومهندس زراعي يندبه مفتش الزراعة ، واثنين من أعيان المركز يبينهما المحافظ أو المدير ."

"مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بالفصل في كل نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكررا "أ" من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ وتكون قراراتها غير قابلة لأي طعن كما تكون هذه القرارات وقفية بحيث لا تحول دون الالتجاء إلى الجهات القضائية المختصة للفصل في موضوع النزاع من جديد . وتظل هذه القرارات نافذة إلى أن تفصل تلك الجهات في الموضوع نهائيا في حالة الالتجاء إليها"

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويصل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ صفر سنة ١٣٧٦ (١٠ - ١٠ - ١٩٥٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٦

بتعديل القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن استداد عقود إيجار الأراضي الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٣٩ مكررا (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن استداد عقود إيجار الأراضي الزراعية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النصوص الآتية :